4. اللهجات العربية في كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش من الجزء الأول إلى نهاية الجزء الرابع

(دراسة في المسائل النحوية)

Arabic dialects in the book Introduction to Grammar، explaining Tashil al-Fawaid to the Army Superintendent، From the first part to the end of the fourth part

((Study on grammatical issues))

بقلم: م.م سيماء فاضل مشكور الظالمي

قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ جامعة ساوة الأهلية/ المثنى/ العراق

Assistant teacher، Saimaa Fadel Mashkoor Al-Dalmi

Department of Arabic Language/College of Education/Sawa University/Muthanna/ Iraq

simaa@sawauniversity.edu.iq

الملخص

تُعد اللهجات العربية من العلوم المهمة التي تناولها العلماء في كتبهم؛ بل أفرد بعضهم مصنفات خاصة بلغات العرب، وهذا مما يؤكد اهتمام العلماء الاوائل باللهجات العربية، والتباين اللهجي بين قبائل الجزيرة العربية حقيقة لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها؛ نظرا لارتباطها بحياة بتلك القبائل بل أنّ بعض اللهجات تُسمى بأسماء قبائلها مثل اللهجة التميمية أو باسم مكان القبيلة مثل اللهجة الحجازية.

وتمثل اللهجات سمة بارزة في كتب المتقدمين، لا سيما الكتب النحوية التي فسّرت كثير من المسائل النحوية التي كانت موضع الخلاف بين النحاة إلى الاختلاف اللهجي بين القبائل

والبحث في اللهجات العربية يتطلب جهدا مُضاعفا من الباحث نظرا لما يتطلبه البحث من تتبع للمسألة اللهجية المتناثرة في الكتب المختلفة.

وقد جاء بحثنا الموسوم باللهجات العربية في كتاب تمهيد القواعد، الذي اختص بالمسائل النحوية على مبحثين، تناولت في المبحث الأول مفهوم اللهجات، ومنهج المؤلف في كتابه وكيفية تناوله للهجات العربية، والمبحث الثاني اختص بالمسائل النحوية التي تضمنت الخلاف اللهجي .وكان عدد المسائل النحوية التي تضمنت الخلاف اللهجي قد تجاوز الثلاثون مسألة اقتصر البحث على خمس عشرة مسألة منها .

Summary

Arabic dialects are among the important sciences that scholars have dealt with in their books. Rather, some of them singled out special compilations in the languages of the Arabs، and this confirms the interest of the early scholars in the Arabic dialects, and the dialectal discrepancy between the tribes of the Arabian Peninsula is a fact that cannot be overlooked or overlooked. Due to its association with the life of those tribes, some dialects are even called by the names of their tribes، such as the Tamimi dialect، or by the name of the place of the tribe, such as the Hijazi dialect.

Dialects represent a prominent feature in the books of the ancients,especially the grammatical books that explained many grammatical issues that were the subject of disagreement between grammarians، due to the dialectal difference between the tribes.

Research in the Arabic dialects requires a double effort from the researcher due to what the research requires of tracking the dialectal issue scattered in the various books.

Our research, tagged with Arabic dialects، came in the book Introduction to Rules, which specialized in grammatical issues in two sections. In the first section, I dealt with the concept of dialects، the approach of the author in his book, and how it deals with Arabic dialects. The second section dealt with grammatical issues that included the dialectical dispute. The number of grammatical issues that included. The dialectic dispute has exceeded thirty issues, the research is limited to fifteen issues.

اللهجات

المفهوم:

اللهجة لغةً: جاء في معجم العين للخليل (ت175هـ): «اللّهجة: طَرف اللّسان، ويُقالُ: جَرس الكلام، ويُقال: فصيح اللَّهجّة واللَّهَجة. وهي لغته التي جُبلَ عليها فاعتادها، ونشأ عليها ورجلٌ مُلهجٌ بكذا، أي: مُولعٌ به»[1]، وقال ابن فارس (ت395هـ): «لهج: اللام والهاء والجيم أصلٌ يدلُّ على المثابَرَة على الشّيْ وملازمتِه... واللَّهَجَة: اللِّسان، بما ينطق به من الكلام. وسمِّيت لهجةً لأنّ كلًّا يَلهَجُ بلُغتِه وكلامه»[2] .

اصطلاحا:

يعرفها ابراهيم أنيس بقوله:(هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ويشترك جميع أفراد هذه البيئة في تلك الصفات، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم لهجات عدة لكل منها خصائص معينة، وتشترك بمجموعة من الظواهر اللغوية التي تسهل اتصال أبناء هذه البيئات بعضهم ببعض)[3] .

واللهجة هي: « هي الطريقة التي يتكلم بها الناس اللغة، والتي كثيرا ما تدل على انتماء جغرافي او اجتماعي او ثقافي وبذلك قد تكون اللهجة جغرافية أو اجتماعية... ولكل لغة عدة لهجات لكل منها صفات خاصة تميزها عن سواها من ناحية صوتية أو مفرداتية أو نحوية، أو صرفية»[4] .

عرفها ابن جني بأنها (أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم) [5]

قال ابن سيده تعليقا على هذا التعريف بعد أن ذكره: «وهذا حد دائر على محدود محيط به لا يلحقه خلل إذ كل صوت يعبر به عن المعنى المقصود في النفس لغة، وكل لغة فهي صوت يعبر به عن المعني المتصور في النفس[6].

1 كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: 391/5.
2 معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: 132/5.
3 في اللهجات العربية، ابراهيم أنيس: 15.
4 الثنائية اللغوية، محمد علي الخولي:127.
5 الخصائص لابن جني: 33/1.
6 المخصص لابن سيده: 191/1.

العلاقة بين اللغة واللهجة:

اللغة أعم من اللهجة والعلاقة بينهما هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة عادة تشتمل على عدة لهجات لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات[1]، واللهجة تتولد من اللغة وتتفرع منها، وإذا ما تهيأت الأسباب اللهجة أن تنمو وتكتمل وتفي بحاجات المجتمع الذي تعيش فيه فإنّ العوامل اللغوية تحتم على الباحثين اطلاق اسم اللغة على تلك اللهجة[2]

ثبت في كتب من ترجموا لناظر الجيش بأن اسمه ونسبه هو: محمد بن يوسف بن أحمد المصري المولد، الحلبي الأصل

ولُقب بثلاثة ألقاب وهي: محب الدين، والقاضي، وناظر الجيش، وكنيته أبو عبدالله[3].

مولده ونشأته:

اتفق المترجمون لناظر الجيش بأنه ولد في القاهرة سنة 697 هـ، وقيل: ولد في حلب

ولعله انتقل مع أسرته إلى حلب وعاش فيها فترة من الزمان حتى كبر ثم قدم إلى القاهرة[4].

منهجه العام في الكتاب:

اتبع ناظر الجيش خطى ابن مالك فى الأبواب، والفصول التى جاءت فى التسهيل؛ فهو يعرضها دون تقديم أو تأخير ؛ حيث يذكر القطعة من المتن طالت أو قصرت من التسهيل، –إيراد ما جاء فى شرح التسهيل لابن مالك، وتصدير ذلك بقوله، قال ابن مالك،على قدر المتن الذى يشرحه فقط، وقد استمر على هذا المنهج طوال الكتاب ؛ لأنه كان يعلم أن ابن مالك هو الوحيد الذى يعرف ما يقصده من كتابه، وما يريد من متنه، ثم يختم النقل بقوله: انتهى. بعد سرد كلام ابن مالك، واعتراض أبى حيان عليه، وإذا وجد ناظر الجيش أحد علماء قد سرد المسألة بتوضيح أكثر وبيان أوضح – فلن

1 في اللهجات العربية، ابراهيم انيس:19.
2 ابراهيم نجا، اللهجات العربية:6.
3 بغية الوعاة1/ 275.
4 نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي: 223.

يتردد فى نقله، وقد أورد في الكتاب آراء كثيرة لعلماء النحو.

منهجه في توجيه الخلاف النحوي:

سلك ناظر الجيش في توجيهه للخلاف النحوي ثلاثة مسالك:

الأول: تبنيه أحد المذاهب ودفاعه عنه بالدليل، ومن ذلك قوله:

«إنك إذا قلت: أظن أنك قائم: فمذهب سيبويه: أنه لا حذف فيه. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المفعول الثاني محذوف وتقديره مستقرّا، والحق مذهب سيبويه. وأما ما حكاه الفراء من نحو: أظن أنك قائم خيرا لك وأظن خيرا لك أنك قائم فلا دليل فيه لمن خالف سيبويه لأن الكون فيه كون مقيد وأما إذا كان الكون عامّا فلا احتياج إذ ذاك إلى تقدير لأن أنك قائم قد انطوى على مسند ومسند إليه»[1].

2- عرضه للمسألة الخلافية بين أهل البصرة والكوفة، ثم تبنيه رأي أحد المذهبين، ومن مصاديق ذلك ما ذكره من الخلاف الذي وقع بين البصريين والكوفيين في رفع الوصف المذكور الضّمير المنفصل، فقال: « فمذهب البصريين الجواز ومذهب الكوفيين المنع؛ فإذا قلت: أقائم أنت جعلوا قائما خبرا مقدّما وأنت مبتدأ، والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون أنت فاعلا بقائم.، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع: فالكوفيون لا يجيزون إلا: أقائمان أنتما وأقائمون أنتم، واحتجوا بأن هذا الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسد الخبر كان جاريا مجرى الفعل. والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولك: أتقومان وأتقومون؛ فلا ينبغي أن ينفصل ما يجري مجراه، وإذا لم يجز انفصاله وجب أن يقال:

أقائمان أنتما وأقائمون أنتم حتى يكون الضمير الذي في قائم متصلا به كاتصاله بالفعل في أتقومان وأتقومون إلا أن الفعل مستقل بنفسه والاسم الذي فيه ضمير متصل[12] غير مستقل بنفسه، ولذلك احتاج إلى رافع وهو أنتما وأنتم.والصحيح ما ذهب إليه البصريون، واستدلوا بالقياس والسماع.

3- عرضه للمسائل الخلافية من دون إبداء رأي فيها ومن مصاديق ذلك ما ذكره من الخلاف الذي وقع بين النحويين في (جرم) فقال: قال الله تعالى:» لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ

1 تمهيد القواعد: 1539/3.

النَّارَ» عملت لأنها فعل، ومعناها: لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار. وزعم الخليل أن «جرم» إنما تكون جوابا لما قبلها من الكلام يقول الرجل: كان كذا وكذا وفعلوه كذا وكذا، فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو سيكون كذا وكذا. انتهى كلام سيبويه. قال الشيخ: «فإن» بعد جرم في موضع الفاعل بها، والوقف على «لا» عند سيبويه، ولا يجوز أن توصل «بجرم» لأنها ليست لنفي جرم. وذهب الفراء إلى أن جرم بمعنى كسب»[1] فقد نقل ناظر الجيش هذا الخلاف ولم يناقش الآراء ولم يرجح أي راي من تلك الاراء.

منهجه في السماع:

اعتمد ناظر الجيش على الاسماع كثيرا، ويظهر ذلك في كثرة استشهاده بآيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وشعر العرب.

منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم:

أكثر الشارح من الاستشهاد بالقرآن الكريم فهناك مواضع كثيرة نجد فيها وفرة الشاهد القرآني وغزارته عند ناظر الجيش وهذه ميزة واضحة في كتابه (تمهيد القواعد)، وإكثاره من الاستشهاد بالآيات القرآنية، فما أن يعرض للمسألة الواحدة إلا ويرفدها بسيل من الآيات القرآنية، وعنايته بالشاهد القرآني يمثل صورة من صور إدراكه ووعيه التامين. إذ عدَّ الشاهد القرآني الأساس الأول الذي بني عليه أصوله وقواعده النحوية، والدليل على ذلك كثرة استشهاده بالذكر الحكيم على توالي المسائل النحوية، فيحتج لكل مسألة بشاهد قرآني أو أكثر، مما يدل على براعته في استحضار الشاهد القرآني في ذهنه وتمكنه من أن يحتج به، ويدل أيضا دلالة واضحة على مكانة الشاهد القرآني عنده، وقد بلغ عدد الآيات القرآنية التي احتج بها: 3449 آية قرآنية.

الحديث الشريف: استشهد ناظر الجيش في مواضع عديدة من شرحه للتسهيل بالحديث النبوي الشريف، وقد بلغ عدد الأحاديث النبوية التي استشهد بها ما يقارب من 216 حيثا نبويا شريفا.

1 نفسه: 1342/3.

أشعار العرب:

اعتمد ناظر الجيش كثيرا على الشواهد الشعرية وقد استشهد لشعراء جاهليين، واسلاميين، ولم يستشهد بأشعار المولدين، وقد بلغ عدد الأبيات الشعرية التي أوردها في كتابه:2897 شاهدا شعريا.

ربط ناظر الجيش أبواب الكتاب بعضها ببعض؛ حيث كان لا يكرر الكلام؛ وإنما كان يحيل على أبواب متقدمة سبق الكلام عنها، أو يؤخر الحديث حتى يصل إلى باب كذا مما سيأتي؛ فرارا من تكرار لا داعي إليه[1].

لم يكن ناظر الجيش مجرد ناقل من هنا وهناك؛ وإنما كان يقارن ويوازن ويختار الأقرب إلى الصواب في المسألة معللا ومدللا. والأمثلة على ما ذكر هنا وفيما قبله كثيرة منتشرة في الشرح كله.

ينص ناظر الجيش – في كثير من نقوله – على الكتب التي ينقل منها، كان يقول: وقال ابن عصفور في شرح الإيضاح أو شرح الجمل، وقال ابن مالك في شرح الكافية، وقال أبو حيان في الارتشاف، وإذا أطلق فقال: ابن مالك أو أبو حيان، فإنما يقصد شرحهما على التسهيل، بل لقب ابن مالك بالمصنف وأبا حيان بالشيخ[2].

اشتمل الكتاب على شواهد نحوية لا حصر لها، سواء من القرآن أو الحديث أو الشعر أو كلام العرب المنثور. فالكتاب موسوعة علمية كبيرة. وهو أول كتاب في النحو ينشر مشتمِلا على هذه السعة وهذا الحجم.

النّثر:

جاء في كتاب (الألفاظ والحروف) للفارابي « كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، وهم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض

1 ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 56/1.
2 نفسه: 57/1.

الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم « [1]

والشواهد النثرية على نوعين:

أولها: ما جاء على شكل وصية، أو خطبة، أو، أو حكمة.

ولهذا النوع من آداب العرب أهمية كبيرة ومكانته في الاستشهاد مكانة الشعر، .

والثاني: كلام العرب الموثوق بعربيتهم.

ولهذا شروط زمانية ومكانية:

فالشروط الزمانية: هي نهاية القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار. وأما العرب الذين يسكنون البادية فنهاية القرن الرابع الهجري. وكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إليها كانت أقرب للفصحى من غيرها، فتقاس مدى فصاحة البيئة اللغوية بمدى انعزالها عن بيئة المدينة وابتعادها، عن الاختلاط بالأعاجم.

وقد استشهد ابن مالك وتبعه ناظر الجيش – بكل ما ورد عن العرب من نثر فصيح: سواء ما جاء في شكل خطبة أو حكمة وما جاء في صورة نقل عن بعض الأعراب وإن لم يشتهر؛ فكله فصيح وكله يحتج به، ولا تكاد تخلو صفحة – أو صفحتان – من شرح التسهيل لابن مالك أو ناظر الجيش إلا وفيها قول مأثور عن العرب أو حكمة وردت عنهم، من ذلك قولهم: إن الذود إلى الذود إبل، وقول عمر رضي الله عنه: لا يمنعنك قضاء قضيته اليوم فراجعت فيه عقلك، وهديت فيه لرشدك – أن ترجع إلى الحق.

منهج ناظر الجيش في الأخذ باللهجات العربية:

أولى ناظر الجيش اللغات العربية عناية كبيرة؛ إذ عرض للغات العرب التي جاءت في المسائل التي كان يعالجها ويشير إليها، وهذا يدل دلالة واضحة على عنايته بالسماع والرواية

وأنهما السبيل الأمثل لفهم العربية، والوقوف على استعمالات العرب للمفردات والتراكيب، وقد سلك ناظر الجيش في ذكر لغات العرب مسلكين

1 المزهر للسيوطي: 211/1.

المسلك الأول: أنه كان ينص على نسبة اللغة إلى أقوام من العرب بأعينهم، من ذلك ما ذكره في أثناء حديثه عن تثنية (الذي) و(التى)؛ إذ قال: «وأما حذف النون في التثنية فقيل: هو لغة ابني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة يقولون: هما اللذا قالا ذلك، وهما اللتا قالتا ذلك[1].

أنه كان يكتفي بالإشارة إلى الاستعمال الوارد هو لغة قوم من العرب من دون تحديد أو تسمية القوم، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في أثناء حديثه عن حركة نون المثنى؛ إذ قال: «فسها الحركة، وقد ذكر أنها مكسورة وان فتحها لغة لقوم من العرب وأنها قد تُضم»[2] .

منهجه في الحكم على اللغات:

في بعض الأحيان يطلق ناظر الجيش الأحكام على اللغات ويصفها بأنها لغة قليلة مثل قوله: «وفي «لعلّ» عشر لغات: لعلّ، علّ، لعنّ، عنّ، لأنّ، أنّ، رعنّ، رغنّ، لعنّ، لعلّت. فالستة المتقدمة مشهورة والأربعة الباقية قليلة الاستعمال، وأقلها استعمالا لعلت»[3].

ووصفه لبعض اللغات بـ(الضعيفة مثل قوله في إلحاق أيّا الموصولة العلامات الفرعية وهي علامات التأنيث وعلامة التثنية والجمع. فقال: «وهي لغة ضعيفة وكأنها لضعفها ذكر المصنف ما وجد له شاهدا وترك ما لم يجد شاهده»[4] .

ومنه يرفض آراء النحويين لأنه لم تتكلم به العرب، فمن ذلك قوله فيمن أجاز «لعل أنّك منطلقٌ» إذ قال: «ولا يخفى أن لا معول على شيء من ذلك، إذ لا ثبوت له عن العرب: ويكفي في رده نبو الطباع عن التكلم به»[5].

حكمه على بعض المسائل بقوله الأفصح: فقال: «وأما امرؤ وابنم ففيهما لغتان: إحداهما: فتح الراء من امرئ والنون من ابنم مطلقا.

الثانية: إتباعهما الهمزة والميم في حركات الإعراب وهذه أفصح اللغتين، قال الله

1 ينظر: تمهيد القواعد: 656/2.
2 نفسه: 312/1.
3 نفسه: 1382/3.
4 نفسه: 685/2.
5 نفسه: 1383/3-1384.

تعالى: «إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ»[2][1].

ووصفه لبعض اللغات بقوله: جيدة فمن ذلك قوله:» إنَّ ناسا وهم الكوفيّون يقرؤون:»ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا. وهي لغة للعرب جيدة نصبوها كما جرّوها حين قالوا امرر على أيّهم أفضل»[3].

منهجه في توجيه القراءات القرآنية بإرجاعها إلى لغات لعرب: فمن ذلك قوله: لغة بني الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف في كل حال ووافقهم في ذلك بنو الهجيم وبنو العنبر وغيرهم أيضا أجروا المثنى مجرى الاسم المقصور، قال الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

وقال الآخر:

وأطرق إطراق الشّجاع ولو رأى ... مساغا لناباه الشّجاع لصمّما

وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ: إنَّ هذان لسحرن»[4].

منهجه في الأخذ بلغات العرب:

المبحث الثاني

المسائل النحوية

1 – اللغات أب وأخ: قال ناظر الجيش:» ذكروا في أب وأخ وحم لغتين أخريين: إحداهما: القصر: وهذا هو الأصل لأن آخر كلّ منها واو متحركة وقبلها فتحة فيجب قلبها ألفا فيجيء القصر سواء أكانت مضافة أو غير مضافة.

أما قصر أب فشاهده:

إنّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

وأما قصر أخ فشاهده قولهم في المثل: «مكره أخاك لا بطل» ويروى بالواو.

1 النساء: 116.
2 تمهيد القواعد: 272/1.
3 تمهيد القواعد: 682/2.
4 نفسه: 318/1.

وقال الشاعر:

أخاك الّذي إن تدعه لملمّة ... يجبك لما تبغي ويكفيك من يبغي[1]

واللغة الثانية هي النقص، نلاحظ هنا أن ناظر الجيش لم ينسب هذه اللغة، ووصفها بالأصل ويقول ابن الخشاب في ذلك:» وكان الأصل في هذه الكلم أن تستعمل مقصورة، لكنهم غيروها هذا التغيير في اللغة الجيدة»[2]. ويقصد باللغة الجيدة هي الواو في حالة الرفع، والالف في حالة النصب، والياء في حالة الجر.

وقال أبو حيان الأندلسي (ت745): « وأما قصر أخ فزعم الفراء أن قصر أخ لم يسمعه كما سمعه في أب وأجاز ذلك هشام، أجاز: جاءني ومررت/ بأخاك وحكي « مكره أخاك لا بطل»[3].

وقال السيوطي:» وَفِي أَب النَّقْص كَقَوْلِه:

بأبِهِ اقْتدى عَدِيٌّ فى الكَرَمْ وَمن يشابهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وَالْقصر كقوله:

(إن أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا ...)

وَالتتشديد نَحْو هَذَا أبك وأفصحها الْقصر ثمَّ النَّقْص ثمَّ التَّشْدِيد وَفِي أَخ الثَّلَاثَة سمع فِي الْقصر مكره أَخَاك لَا بَطل وَحكى أَبُو زيد جَاءَنِي أخك وَفِيه أَخُو بِسُكُون الْخَاء بِوَزْن دلو قَالَ رجل من طَيئ – 47(مَا المَرْءُ أَخْوَكَ إِن لم تُلْفِه وَزَراً ... عِنْد الكريهة مِعْوانًا على النُّوَبِ)

وَفِي حم النَّقْص وَالْقصر»[4]

2 – اللغات في فم:

قال ناظر الجيش: في الفم عشر لغات:

النقص بالحركات الثلاث في الفاء، والقصر أيضا كذلك، وتضعيف الميم بالحركات

1 نفسه:263/1.
2 المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب:54.
3 التذييل والتكميل: أبو حيان الأدلسي: 165/1.
4 همع الهوامع للسيوطي: 139/1.

الثلاث في الفاء أيضا

ولم يذكر المصنف مع التضعيف إلا فتح الفاء وضمها ونقل الشيخ الوجه الثالث عن أهل اللغة، قال المصنف: وأنشد الفراء:

يا حبّذا عين سليمى والفما ... والجيد والنّحر وثدي قد نما

وقيل في تثنيته: فموان وفميان.

وهذا يدل على أن الفرزدق ليس في حالة اضطرار في قوله:

هما نفثا في فيّ من فمويهما على النّابح العاوي أشدّ رجام

بل هو في حالة اختيار؛ لأنه قد ثبت القصر في الإفراد.

فالعرب قالت في تثنيته: فموان وفميان، وأطلق القول فعلم أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر.

وحكى اللّحياني أنه يقال: فم وأفمام فعلم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع على وفقها، فليس بمصيب من زعم أن التشديد مخصوص بالضرورة، بل الصحيح أن للفم أربع مواد: إحداها: فـ م ي، الثانية: فـ م و، الثالثة: فـ م م، الرابعة: فـ وه، ولكنها أصول متوافقة في المعنى لا أن أصلها فوه كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك مدعى لا دليل عليه. واللغة العاشرة: النّقص وإتباع الفاء للميم في الحركات»[1].

فذكر ناظر الجيش اللغات العشر، موضحا ذلك بما نقل عن العرب من شعرٍ أو نثر، رادا على مَن ادعى أنّ التثنية ضرورة في الشعر، مبينا ما ورد منها في النثر.

يقول ابن السراج في ذلك:» قالوا: في فيكَ وفوكَ إذَا أفردوه فَمٌ وأَصلهُ: فوهٌ والدليلُ على ذلكَ تصغيرهُ: فُوَيهٌ وجمعهُ: أَفواهُ فإذَا أَضافوهُ ففيهِ لغتانِ: يقولُ بعضهُم: هذَا فُوكَ ورأيتُ فاكَ وفي فيكَ فيجيئونَ بموضعِ العينِ ويحذفونَ اللامَ وهيَ لغةُ كثيرةٌ إذَا أَضافوا ومنهم مَنْ يقولُ: هَذا فمُكَ ورأيتُ فَمَكَ وفي فمِكَ2 ويجيءُ في الشعرِ لغةُ ضعيفةٌ علَى غيرِ هذَا3 قالوا: هذَانِ فموانِ ورأيتُ فموينِ وكذلكَ إذا أَضافوا قالوا: هذانِ فمواكما ورأيتُ فمويكما»[2].

1 تمهيد القواعد: 268/1.
2 الأصول في النحو: 273/3.

وقال السيوطي:» وَفِي فَم عشر لُغَات النَّقْص وَالْقصر وَتَشْدِيد الْمِيم مَعَ فتح الْفَاء وَضمّهَا وَكسرهَا فَهَذِهِ تسع لُغَات والعاشرة إتباع الْفَاء حَرَكَة الْمِيم فِي الْإِعْرَاب وَمِمَّا ورد فِي الْقصريَا حبّذا عينا سُلَيْمَى والفَمَا

وَفِي التَّشْدِيد

يَا لَيْتَهَا قد خَرجت من فُمِّه « [1].

فللعرب عشرُ لُغاتٍ في فم ذكرها العلماء في كتبهم وأشاروا لها بما ورد عنهم في أشعارهم.

3 – فتح نون المثنى:

قال ناظر الجيش في هذه المسألة:» أما أحكامها اللفظية: فمنها الحركة وقد ذكر أنها مكسورة، وأن فتحها لغة لقوم من العرب، وأنها قد تضم .

أما الكسر: فقد اختلف في علته فقيل: كسرت للفرق بينهما وبين نون الجمع، وقيل: لالتقاء الساكنين، ونسب كلّ منهما إلى سيبويه والقول الثاني أقرب»[2].

واختار ناظر الجيش لغة الكسر، وذكر ابن جني لغة مَن ضم نون المثنى فقال:» وقد حكي أن منهم من ضم النون في نحو الزيدان والعمران، وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما»[3].

وقال السيوطي: «الشائع في هذه النون الكسر في المثنى والفتح في الجمع وإنما حركت لالتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فعودل بينهما وورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع فقيل هو لغة وقيل فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل كذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان» [4].

4 – إلزام الألف في المثنى رفعا، ونصبا، وجرا: قال ناظر الجيش: وأشار المصنف بقوله: ولزوم الألف إلى أن لغة بني الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف

1 همع الهوامع للسيوطي: 142–143.
2 نفسه: 312/1–313.
3 سر صناعة الاعراب لابن جني: 152/2.
4 همع الهوامع: 180/1.

في كل حال ووافقهم في ذلك بنو الهجيم وبنو العنبر وغيرهم أيضا أجروا المثنى مجرى الاسم المقصور، قال الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

وقال الآخر:

وأطرق إطراق الشّجاع ولو رأى ... مساغا لناباه الشّجاع لصمّما»[1]

ويقول ابن جني في ذلك:» لى أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة، وأنشدوا في ذلك:

تزود منا بين أُذْناه طعنةً

دعته إلى هابي التراب عقيم

وقال الآخر:

فإطراف الشجاع ولو يرى ... مساغا لِناباه الشجاعُ لَصَمّما»[2].

وعلى لغة الحارث بن كعب خرّجوا قوله تعالى:»إنّ هذان لساحران» فقال ابن يعيش:» وأما قراءةُ الجماعة: «إن هذان لساحران»، فأمثلُ الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جَعْلهم المثنى بالألف على كلّ حال، كأنهم أبدلوا من الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنةً، كقولهم في «يَيأسُ»: يَاءَسُ»[3].

فإلزام الألف في المثنى رفعا ونصبا وجرا هي لغة العرب، وكثرة الشواهد على ذلك دليل على قبولها من العرب، فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب، ومنه قوله تعالى:»إنَّ هذان لساحران بالتشديد.

5 – اللغات في هو وهي:

يقول ابن مالك: «وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللّام وثمّ جائز. وقد تسكّن

1 تمهيد القواعد 318/1.
2 سر صناعة الاعراب لابن جني: 339/2.
3 شرح المفصل لابن يعيش: 357/2.

بعد همزة الاستفهام وكاف الجرّ، وتحذف الواو والياء اضطرارا وتسكّنهما قيس وأسد وتشدّدهما همدان»[1].

فقال ناظر الجيش في شرحه لكلام ابن مالك السابق: «فأما سبب بنائهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل، فإنه في اللفظ هاء مضمومة وواو ساكنة، أو هاء مكسورة وياء ساكنة، فلو سكن آخر هو وهي لالتبس المنفصل بالمتصل.

ولم يبال بذلك قيس وأسد حين قالوا: هو قائم وهي قائمة ؛ لأن موضع المنفصل في الغالب يدل عليه؛ فيؤمن التباسه بالمتصل. وإنما قلت: في الغالب؛ لأن من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل، نحو: «من أعطيته زيد، ومن لم أعطه هند؛ فيجوز أن يراد بالضميرين الاتصال فيكونا مفعولين، وأن يراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونا مبتدأين والعائد محذوف، والأصل: من أعطيته هو زيد، ومن لم أعطه هي هند، ثم حذف العائدان

لمفعوليتهما واتصالهما. وأسكن آخر هو وهي فأشبها متصلين»[2].

ووصف السيرافي لغة الضم والكسر بالجيدة البالغة فقال:» أن قولهم فهو وهو لمّا كثرت في كلامهم وكانت الواو والفاء لا ينفردان صار بمنزلة سرو وقضو وعضد وعجز وكثرتا في الكلام اختير فيها تسكين الهاء. وفي الناس من يقول: وهو وفهي فيضم الهاء ويكسرها ولا يخفف، وهو جيد بالغ»[3]

وقال السيوطي:» وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله

وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا

حبذا هي من خلة لو تحابي

وتشديد الواو والياء لغة همدان كقوله

وهو على من صبه الله علقم...

وقوله

1 تمهيد القواعد: 503/1.
2 نفسه، الصفحة نفسها.
3 شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 20/5.

وهي ما أمرت باللطف تأتمر

وحذفها ضرورة كالبيتين السابقين وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة حكي أنا كأنت وكهو

فلولا المعافاة كنا كهم «[1].

6 – اللغات في الذي والتي: ذكر ناظر الجيش أنّ بها ست لغات فقال: وفي الذي والتي ست لغات: الأولى: ما بدأ به.

والثانية: حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين كقول الشاعر:

لا تعذل اللّذ لا ينفكّ مكتسبا ... حمدا ولو كان لا يبقي ولا يذر

وقول الأخير:

شغفت بك اللّت تيّمتك فمثل ما ... بك ما بها من لوعة وغرام

والثالثة: حذف الياء وتسكين الذال والتاء كقول الشاعر:

فلم أر بيتا كان أحسن بهجة ... من اللّذ به من آل عزّة عام

وكقول الآخر: فقل للّت تلومك إنّ نفسي ... أراها لا تعوّذ بالتّميم

والرابعة: تشديد الياء مكسورةكقول الشاعر:

وليس المال فاعلمه بمال ... وإن أرضاك إلّا للّذيّ

ينال به العلاء ويصطفيه ... لأقرب أقربيه وللقصيّ

والخامسة: تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر:

أغض ما استطعت فالكريم الّذيّ ... يألف الحلم إن جفاه بذيّ

أما اللغة السادسة فهي: حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: «سمعت أعرابيّا يقرأ بتخفيف اللّام يعني صراط لذين»[2] . فقد فصَّل ناظر الجيش القول في لغات (الذي والتي) مستشهدا على ذلك

1 همع الهوامع للسيوطي: 1/241-242.
2 ينظر:تمهيد القواعد: 2/651-652.

بأكثر من شاهد لكل لغة، وهذا مذهبه في في الاستشهاد.

وذكر السيرافي اللغات في الذي في شرحه لكتاب سيبويه[1]. وفصّل القول في ذلك صاحب الإنصاف في حديثه عن الحروف التي وضع الاسم عليها في «ذا» و«الذي»[2]

7 – ذو بمعنى الذي: فاستعمالها بمعنى الذي وفروعه لغة طيئ، قال حاتم:

ومن حسد يجور عليّ قومي ... وأيّ الدّهر ذو لم يحسدوني

أراد: أي الدهر الذي لم يحسدوني فيه.

ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هي له كقول الشاعر:

فإنّ الماء ماء أبي وجدّي ... وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي التي حفرت والتي طويت.

وبناؤها هو المشهور، وبعضهم يعربها بالحروف كما تعرب ذو بمعنى صاحب لشبهها بها لفظا.

ويروى بالإعراب والبناء قول الشاعر:

–فإمّا كرام موسرون عرفتهم ... فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

حكى ابن درستويه أن من طيئ من يقول: «جاءني ذو يقوم، ورأيت ذا يقوم، ومررت بذي يقوم وحكاه غيره أيضا»[3].

واستعمل أبو تمام لغة قومه فقال:

أنا ذو عرفت فإن عرتك جهالة فأنا المقيم جهالة الجهال[4]

ويقول ابن يعيش: «ومنذ مركبة عند الكوفيين. قال قوم منهم: إنها مركبة من من، وإذ، وإنما غيرا عما كانا عليه في الإفراد بأن حذفت الهمزة، ووصلت «من» بالذال، وضمت الميم، فصارت «منذ». وفرقوا بذلك بين حال الإفراد والتركيب. والذي حملهم

1 شرح كتاب سيبويه: 42/2.
2 الإنصاف: 552/2.
3 نفسه: 680/2.
4 ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العُرب لأبي حيان الأندلسي: 739/2.

على ذلك قول بعض العرب في منذ: منذ بكسر الميم، يدل أن الأصل من. وذهب الفراء منهم إلى أنها مركبة من من، وذو، التي بمعنى الذي، وهي لغة طَيِّىءٍ، نحوُ قول الشاعر [من الوافر:[

فإنّ الماء ماءُ أبي وجَدِّي ... وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ»[1].

وتأتي ذو بمعنى صاحب جاء في شرح الكافية:» ومن الأسماء التي تلازم الإضافة لفظا ومعنى «ذو» بمعنى: صاحب»[2]

8 – اللغات في أولئك: قال ناظر الجيش: وقد حكى الفراء: أن المد في أولاء وأولئك لغة الحجازيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين، وهذا هو المأخوذ به رواية، ومستند غيره رأي، والرواية أولى من الرأي.

وهولاء في أولاء من باب إبدال الهمزة هاء، وهو باب واسع، وأما أولاء بضم الهمزتين وأولاء وأولئك بإشباع الضمة فلغتان غريبتان ذكرهما قطرب.

وذكر أبو علي الشلوبين أنّ من العرب من يقول هولاء وأنشد:

تجلّد لا يقل هولاء هذا ... بكى لمّا بكى أسفا علي

وقال أبو علي أيضا: حكى بعض اللغويين أولاك بالقصر والتّشديد وأنشد:

من بين ألّاك إلى أولّاكا[3].

وذكر أبو حيان ذلك فقال:«وذكر الفراء أن الأولى والأولاك لغة تميم ومدهما لغة الحجاز. وذكر قطرب إشباع ضمة الهمزة في أولا، وأولئك، ولوسط أولاك، وأولئك ولبعيد»[4]. وذكر ابن عقيل لغة التنوين فقال:» (وقد ينون) –فتقول: أولاء، وحكى قطرب تنوينه لغة»[5].

9 –إعمال (ما) النافية إهمالها: قال ناظر الجيش: «للعرب في ما النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

1 شرح المفصّل لابن يعيش: 507/4.
2 شرح الكافية الشافية، 927/2.
3 تمهيد القواعد: 799–7898.
4 ارتشاف الضرب من لسان العرب: 975/2.
5 المساعد على تسهيل الفوائد: 183/1.

أحدهما: مذهب أهل الحجاز وهو إلحاقها في العمل بليس وعلى مذهبهم نزل قوله تعالى: «ما هذا بشرا»، وقوله تعالى: «ما هن أمهاتهم «

والثاني: مذهب غير أهل الحجاز وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس لأنها غير مختصة فلا تستحق عملا كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التي ليست مختصة»[1]. واختار ناظر الجيش مذهب غير أهل الحجاز وهم بنو تميم، فاختار إهمالها.

واشترط يسيبويه لإعمالها شرطين: الأول: أن لا يتقدم اسمها على خبرها، والثاني أن لا ينتقض نفيها بـ(الا) فقال: «ومثل ذلك قوله عز وجل: « ما هذا بشرا « في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف. «فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو ما مسئ من أعتب، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله على حد قولك: إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف إن كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته فكذلك ما.

وتقول: ما زيد إلا منطلق، تستوي فيه اللغتان. ومثله قوله عز وجل: «ما أنتم إلا بشر مثلنا لما تقو ما حيث نقضت معنى ليس كما لو تقو حين قدمت الخبر. فمعنى ليس النفى كما أن معنى كان الواجب، وكل واحد منهما، يعني وكان وليس، إذا جردته فهذا معناه. فإن قلت ما كان، أدخلت عليها ما ينفى به. فإن قلت ليس زيد إلا ذاهبا أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي. فلم تقو ما في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر»[2].

فإعمال (ما) وإهمالها من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من التفصيل في هذه المسألة، يقول أبو البركات الأنباري في ذلك:» أن ما تنفي الحال، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر ليس، فإذ ثبت أنها أشبهت «ليس، فوجب أن تعمل عملها، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي لغة القرآن؛ قال الله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا}، وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر، وهذا فاسد؛

1 تمهيد القواعد: 1191/3.
2 الكتاب: 59/1.

لأن حذف حرف الجر، لا يوجب النصب؛ لأنه لو كان حذف حرف الجر، يوجب النصب؛ لكان ينبغي أن يكون ذلك في كل موضع»[1]

10-إهمال (ليس) في لغة بني تميم: قال ناظر الجيش: قال المصنف: «روى أبو عمرو بن العلاء في نحو «ليس الطّيب إلّا المسك» «وليس البرّ إلّا العمل الصّالح» النصب عن الحجازيين والرفع عن بني تميم. وأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم

ونصب الخبر.

وأما الرفع فعلى إهمال ليس وجعلها حرفا، وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك وأجاز في قول من قال: «ليس خلق الله أشعر منه» كون ليس فعلا متحملا ضمير الشأن اسما وكونها حرفا مهملا

واضطرب قول أبي عليّ في ليس فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها والتزم في موضع آخر فعليتها وإلغاء عملها في نحو: ليس الطيب إلّا المسك وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسما وما بعد ذلك خبرها»[2]

وفصّل السيوطي في ذلك فقال: « من أمثلة المنفي ب ليس قول العرب ليس خلق الله مثله حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلا حملا على ما كقولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع على الإهمال ولا ضمير فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو نمت يا أبا عمر وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا تميمي إلا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل وإلى بعض التميميين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورمى به إلى أبي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس وزعم أبو نزار الملقب بملك النحاة أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره إلا المسك أفخره والجملة في موضع نصب خبر ليس وزعم أبو علي أن اسم ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبره أو الطيب اسمها والخبر محذوف وإلا المسك بدل كأنه قيل

1 أسرار العربية: أبو البركات الأنباري: 119.
2 تمهيد القواعد: 1231/3.

ليس الطيب في الوجود إلا المسك أو الطيب اسمه وإلا المسك نعت والخبر محذوف كأنه قيل ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير وضعف بأن الإهمال إذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل الرابعة أن تكون حرفا عاطفا أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النقلة»[1].

11- اللغات في (عسى): قال ناظر الجيش في عسى: « اشتمل الكلام على مسائل خمس:

الأولى: قال العرب: عساني وعساك وعساه، فوصلوا بعسى الضمير الموضوع للنصب، واختلف النحاة فيه على ثلاثة مذاهب

قال المصنف: إذا كان معمول عسى ضميرا فحقه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع نحو: عسيت ومنها وعست وعسيتم كما يقال: كنت وكنا وكنت وكنتم، وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن العزيز، قال الله تعالى: هل عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ أَلَّا تُقاتِلُوا»

ومن العرب من يقول: عساني وعساك، فيستغني بالذي وضع للنصب عن الذي وضع للرفع كقول الشاعر:

ولي نفس أقول لها إذا ما ... تنازعني لعلّي أو عساني

وقول الآخر:

أصخ فعساك أن يهدى ارعواء ... لقلبك بالإصاخة مستفاد

فهذا وامثاله جائز بإجماع، لكن اختلف في هذا الضمير، أهو منصوب المحل أم مرفوعه، فاتفق سيبويه والمبرد على أنه منصوب المحل، وأن والفعل في موضع رفع إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسما والمرفوع خبرا حملا على لعل، والمبرد يجعل المنصوب خبرا مقدما و أن والفعل اسما مؤخرا وذهب الأخفش: إلى أن الضمير وإن كان بلفظ الموضوع للنصب محله رفع بعسى، نيابة عن الموضوع للرفع كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للجر في نحو: أما أنا كأنت، وعنه وعن الموضوع للنصب في نحو: مررت بك أنت وأكرمته هو.

1 همع الهوامع: 1/423-424.

ومذهب الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له[1].

فاختار ناظر الجيش مذهب الأخفش .

ويقول سيبويه في ذلك:«وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا وعسى محمولة عليها أن، كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السماء أن تمطر، وكلَّ ذلك تكلَّم به عامة العرب.

وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنثَّ تدلك على ذلك. ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا، وعست وعستا وعسين. فمن قال ذلك كانت أن فيهن بمنزلتها في أنَّها منصوبة.

واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبلو أنه ذاهبٌ عن لو ذهابه. ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء»[2]

وعند أبو البركات الأنباري أنّها فعل: « إن قال قائل: ما عسى من الكلام؟ قيل: فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرف، وقد حكي عن ابن السّرَّاج أنه حرف، وهو قول شاذ لا يعرج عليه، والصحيح أنه فعل؛ والدليل على ذلك، أنه يتصل به تاء الضمير، وألفه، وواوه؛ نحو: عسيت، وعسيا، وعسوا؛ قال الله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ} فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل؛ نحو: قمت، وقاما، وقاموا، وقمتم، دل على أنه فعل، وكذلك –أيضًا– تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل؛ نحو: عست المرأة؛ كما تقول: قامت وقعدت؛ فدل على أنه فعل»[3].

12– حذف وإظهار الخبر مع (لا): قال ناظر الجيش في إظهار الخبر وحذفه مع (لا): «وأما الجائز والواجب فحذف ما دل عليه دليل، كقولك: لا رجل لمن قال: هل في الدار رجل؟ وكقولك للشاكي: لا بأس تحذف فيها من الأول، وعليك من الآخر،

1 تمهيد القواعد: 3/1277–1278.
2 الكتاب: 3/158.
3 أسرار العربية: 108.

فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون أصلا، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا أو بشرط كونه ظرفا، فليس بمصيب.

وإن رزق من الشهرة أوفر نصيب. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع «إلا» نحو:

لا إله إلّا الله ومن حذفه دون «إلا» قوله تعالى: قالُوا لا ضَيْرَ «[1].

وقوله تعالى: {وَلَوْ تَرى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ} ومنه قول النبي صلّى الله عليه وسلّم لا ضرر ولا ضرار، ولا عدوى ولا طيرة. ومن استعمال الخبر منطوقا به في لغة غير الحجازيين قول حاتم:

وردّ جازرهم حرفا مضرّبة ... ولا كريم من الولدان مصبوح

فمصبوح خبر لا صفة لعدم الحاجة إلى تقدير، وربما حذف الاسم للعلم به وبقي الخبر، كقولهم: «لا عليك» أي لا بأس عليك

وجاء في شرح الكافية: «وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميميين.

فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب. فمن حذفه لكونه لا يجهل: «لا إله إلا الله» و«لا فتى إلا علي» و«لا سيف إلا ذو الفقار»، وزعم قوم منهم الزمخشري، والجزولي: أن بني تميم يحذفون خبر «لا» مطلقًا –على سبيل اللزوم.

إلا أن الزمخشري قال: «وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا». وقال الجزولي: «ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفًا».

وليس بصحيح ما قالاه؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه، وينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم فيما هو جواب لقول قائل.

كقولك –لمن قال: «هل من رجل أفضل من زيد»؟ – لا رجل.

وأما إذا لم يكن جوابًا فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلًا؛ لأنه لا دليل عليه». وأنكر

1 نفسه: 1409-1408.

على الجزولي استثناء الظرف.

ومن حذف الاسم للعلم به قولهم: «لا عليك» يريدون: لا بأس عليك»[1].

13- لغة من يجري القول مجرى الظن: قال ناظر الجيش: بنو سليم يجرون القول وفروعه مجرى الظن وفروعه في نصب المبتدأ والخبر وفتح «أن» الواقعة بعده فمن نصب المبتدأ والخبر على لغة سليم قول الراجز:

قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا لعمرو الله إسرائينا

فنصبه إسرائينا بقالت مفعولا ثانيا وجعل «هذا» مفعولا أول، و إسرائين لغة في إسرائيل، ومن فتح أن بعد القول على لغة بني سليم قول الشاعر:

إذا قلت أنّي آئبٌ أهل بلدة ... وضعت بها عنه الوليّة بالهجر

هكذا أنشده أبو علي في التذكرة وهذا الاستعمال عند غير بني سليم لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب مقصودا به الحال بعد استفهام متصل نحو قول الراجز:

متى تقول القلص الرّواسما ... يحملن أمّ قاسم وقاسما

و انفصل الاستفهام بأنت ونحوه بطل الإلحاق ورجع إلى الحكاية نحو: أأنت تقول زيد منطلق»[2].

وقال السيوطي في الهمع: «عمل ظن فينصب المفعولين وذلك في لغة بني سليم مطلقا يقولون قلت زيدا قائما من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية واختلف هل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمن معنى الظن على قولين اختار ثانيهما ابن جني وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله

(قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا ورب البيت إسرائينا)

إذا ليس المعنى على ظننت وفي لغة الجمهور العرب بشروط تقدم استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات واتصاله به وكونه فعلا مضارعا لمخاطب كقوله:

متى تقول القلص الرواسما ... يحملن أم قاسم وقاسما

1 شرح الكافية الشافية: 538-535.
2 تمهيد القواعد: 4/1540-1543.

وقوله:

(علام تقول الرمح يثقل عاتقي ...)

وحكى الكسائي أتقول للعميان عقلا أي تظن فإن فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدم استفهام أو يفصل بينه وبينه نعم يستثنى الفصل بالظرف والمعمول مفعولا أو حالا»[1].

14- لغة أكلوني البراغيث: قال ناظر الجيش: «اعلم أنه قد تقدم من كلام المصنف أنه قال: ثم بينت أن تاء الصفة الفارقة إلى آخره، وهو لم يذكر المسألة في متن التسهيل، هذا في النسخة التي قرأتها على الشيخ، وقابلت بها على نسخته، لكن ربما يكون قد وضع ذلك في نسخة من النسخ التي صنفها ولم تثبت في هذه النسخة المشروحة له.

قال ناظر الجيش: قال المصنف: إذا تقدم الفعل على المسند إليه، فاللغة المشهورة أن لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع؛ بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظة قبلهما، ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفا وقبل المذكرين واوا وقبل الإناث نونا على أنها حروف مدلول بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي كما دلت تاء: فعلت هند؛ على تأنيث الفاعلة قبل أن يذكر اسمها والعلم على هذه اللغة قول بعض العرب: أكلوني البراغيث، وقد تكلم بها النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: «يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار»[2]

ذكر ناظر الجيش في هذه المسألة لغة أكلوني البراغيث، ووصفا بأنها لغة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولغة قوم من العرب.

ويقول ابن السراج في ذلك: «اعلم: أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع، وذلك لأنها أجناس كمصادرها،...،إذا قلت: الزيدان يقومان، فهذه الألف ضمير الفاعلين والنون علامة الرفع وإذا قلت: الزيدون يقومون فهذه الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع ويجوز: قاموا الزيدون ويقومون الزيدون على لغة من قال: أكلوني البراغيث، فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في: يضربان ويضربون وبالألف والواو في: ضربا وضربوا فيقولون: ضربا الزيدان وضربوا الزيدون ليعلموا أن هذا الفعل لاثنين لا لواحد ولا لجميع

1 همع الهوامع للسيوطي: 566-568.
2 تمهيد القواعد، 1599/4.

ولا لاثنين ولا لواحد، كما أدخلت التاء في فِعلِ المؤنثِ لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث، فكذلك هؤلاء زادوا بيانًا»[1]

ويقول ابن يعيش في هذه اللغة:» وقد اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنّهما قد تكونان تارةً اسمَيْن للمضمرَيْن، ومرّةَ تكونان حرفَيْن دالَّيْن على التثنية والجمع، فإذا قلت: الزيدان قامَا فالألفُ اسمٌ، وهي ضميرُ الزيدَيْن، وإذا قلت: الزيدون قاموا، فالواوُ اسمٌ، وهو ضميرُ الزيدين. وإذا قلت: قاما الزيدان، فالألف حرفٌ مُؤذِنٌ بأنّ الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: «قاموا الزيدون» فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعةٍ. وهي لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب، كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولُهم: «أَكَلُونِي البَراغِيثُ» في أحدِ الوجوه «[2].

15- اللغات في أمس: قال ناظر الجيش:» ذا قصد «بأمس» اليوم الذي وليه اليوم الذي أنت فيه بناه الحجازيون في موضع الرفع والنصب والجر على الكسر لتضمنه معنى الألف واللام، ولشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة، وكون حضور مسماه مانعا من إطلاق لفظه عليه، ولشبهه «بغاق وحوب» في الانفراد بمادة مع التوافق في الوزن، ووافق فيه الحجازيون أكثر التميميين في موضعي النصب والجر، وأعربوه في موضع الرفع غير منصرف للتعريف والعدل عن الألف واللاميقولون: مضى أمس بما فيه، وكان ذلك أمس وأول من أمس، فيتفقون في موضعي النصب والجر ويختلفون

في موضع الرفع، ومن لغة الحجازيين قول الشاعر

-اليوم أعلم ما يجيء به ... ومضى بفصل قضائه أمس

ومن لغة تميم قول الآخر- :

- اعتصم بالرّجاء إن عزّ بأس ... وتناس الّذي تضمّن أمس

ومن بني تميم من يسوي المجرور والمنصوب بالمرفوع في الإعراب ومنع الصرف»[3].

وذكر السيوطي اللغات في أمس فقال: وَإِن اسْتعْمل غير ظرف فَذكر سِيبَوَيْهِ عَن الْحِجَازِيِّينَ بناءه على الْكسر رفعا ونصبا وجرا كَمَا كَانَ حَال اسْتِعْمَاله ظرفا تَقول

1 الأصول في النحو: 172/1.
2 شرح المفصل لابن يعيش: 2/296.
3 تمهيد القواعد: 1982/4.

ذهب أمس بِمَا فِيهِ وأحببت أمس وَمَا رَأَيْتُك مذ أمس، نقل عَن بني تَمِيم أَنهم يوافقون الْحِجَازِيِّينَ حَالَة النصب والجر فِي الْبناء على الْكسر ويعربونه إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف حَالَة الرّفْع، وَمن بني تَمِيم من يعربه إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف فِي حالتي النصب والجر أَيْضا وعلته مَا ذكر فِي (سحر) من الْعدْل والتعريف[1].

الخاتمة والنتائج:

انتهى البحث بحمد الله وتوفيقه وكان مما توصلت إليه الباحثة في دراستها للهجات في كتاب تمهيد القواعد النتائج التالية:

1 – حضور اللهجات العربية في فكر ناظر الجيش كان واضحا جدا وتمثل ذلك في تفسيره للظاهرة النحوية بربطها بالتباين اللهجي بين القبائل.

2 – إطلاقه الأحكام القيمية على بعض اللهجات مثل: قلية أو ضعيفة.

3 – تفسيره للظاهرة اللهجية باعتماد الشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب.

4 – توجيهه القراءات القرآنية باعتماده على اللهجات العربية.

5 – لم يلتزم ناظر الجيش بالتقسيم المكاني للقبائب العربية ؛ بل أخذ بلهجات القبائل المختلفة.

6 – لم يأخذ ناظر الجيش بشعر المولدين، بل كان جلّ استشهادة بأشعار المتقدمين من الشعراء.

المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، (1998 م).
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري

1 ينظر: همع الهوامع للسيوطي: 189/2.

(المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ) تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الجميد، دار الفكر، (د.ط)، (د. ت).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، بو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1، (د. ت).
- «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.
- الحياة مع لغتين: الثنائية اللغوية، محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د. ط)، (د.ت).
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، (د. ت).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (2008 م).
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (2001 م).

- في اللهجات العربية: ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2003
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1988م).
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، .1985
- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، .1983
- المخصص، ابن سيده، دار صادر، بيروت.
- المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 – 567 هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، 1392 هـ – 1972م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور
- الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط1 (1405 هـ).
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،1399هـ – 1979م
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تح: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، (2005م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د، ط)، (د. ت).